هجوم جديد بكردستان العراق .. والمسيّرات تكبد الإقليم خسائر فادحة

«وكالات» : قال جهاز مكافحة الإرهاب في إقليم كردستان العراق أمس الخميس إن هجوما بطائرة مسيرة استهدف حقل طاوكي النفطي الذي تديره شركة النفط والغاز النرويجية (دي إن أو) في منطقة زاخو شمالي العراق.

وهذا هو الهجوم الثاني على الحقل منذ بداية موجة هجمات بطائرات مسيرة مطلع هذا الأسبوع.

وتعرضت 5 حقول نفطية في كردستان العراقية لهجمات بمسيّرات خلال هذا الأسبوع.

ولم تتسبب أي من الهجمات بخسائر بشرية، ولكنها أدت إلى خفض إنتاج الخام بما يتراوح بين 140 و150 ألف برميل يوميا وإغلاق حقول عدة بسبب الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية.

وأدانت وزارة الموارد الطبيعية بشدة «هذه الهجمات الإرهابية التي تهدف إلى ضرب البنية التحتية الاقتصادية لإقليم كردستان وخلق مخاطر على سلامة الموظفين المدنيين في القطاع النفطي»، موضحة أنها «ألحقت أضرارا كبيرة بالبنية التحتية للحقول».

ودعت الوزارة «جميع الجهات ذات الصلة في الحكومة الاتحادية والمجتمع الدولي إلى التدخل في أسرع وقت ممكن لحماية أرواح الموظفين المدنيين وأمن الطاقة ومنع مزيد من الهجمات على القطاع النفطي في كردستان».

وفي الأسابيع الأخيرة، شهد العراق -ولا سيما إقليم كردستان- هجمات عدة بمسيّرات وصواريخ لم تحدد السلطات الجهات التي تقف وراءها.

وأعلنت سلطات إقليم كردستان إسقاط طائرة مسيّرة مفخخة الاثنين الماضي قرب مطار أربيل الدولي.

ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن أي من الهجمات التي وقعت في الأسابيع الأخيرة، في حين تعهدت بغداد بالتحقيق لتوضيح الملابسات.

لكن مسؤولا كرديا -طلب عدم الكشف عن هويته- اتهم الحشد الشعبي -وهو تحالف فصائل عراقية موالية لطهران بات منضويا في القوات الحكومية- بالوقوف وراء الهجمات.

نيران في حقل طاوكي النفطي بعد الهجوم بمسيّرة

وقال المسؤول لوكالة الصحافة الفرنسية الأربعاء «نحمّل الحكومة العراقية المسؤولية، لأنها تمول قوات الحشد الشعبي التي تهاجم البنية التحتية النفطية».

وكانت سلطات إقليم كردستان اتهمت في 3 يوليو الماضي قوات الحشد الشعبي بتنفيذ هجوم بمسيّرة قرب مطار أربيل الدولي الذي يضم قاعدة لقوات التحالف الدولي بقيادة واشنطن لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية.

وجاءت الهجمات الأخيرة في وقت تتفاقم التوترات بين بغداد وأربيل بشأن صادرات نفط كردستان العراق التي توقفت عبر ميناء جيهان التركي منذ أغلقت تركيا خط الأنابيب في 2023 بسبب نزاعات قانونية ومشاكل فنية.

وفي بيان صدر الاربعاء قالت «جمعية الصناعة النفطية بإقليم كردستان» (أبيكور) -التي تمثل 8 شركات نفط عالمية عاملة في الإقليم- إن أغلبية الشركات الأعضاء فيها -بما في ذلك تلك التي لم تستهدف حقولها بهجمات في الفترة الأخيرة- أعلنت تعليق الإنتاج بما يزيد على 200 ألف برميل يوميا».

وقال المتحدث باسم التجمّع مايلز كاغينز «تلتزم شركاتنا الأعضاء باستئناف إنتاج النفط وبيعه في أقرب وقت ممكن»، مضيفا «نحن مستعدون لوضع نفطنا في خط أنابيب العراق-تركيا بمجرد التوصل إلى اتفاق بين بغداد وأربيل والشركات».

قال الخبير الأمني والعسكري فاضل أبو رغيف إن استهداف القطاع النفطي في العراق يعود إلى أسباب مركبة، أبرزها السعي لإيقاف النمو الاقتصادي في تلك المناطق لكنه شدد على أن جذور هذه الاستهدافات سياسية وتتجاوز حدود العراق نحو دول إقليمية قد ترعى أو تحرض أطرافا لتنفيذ الهجمات بهدف خلط الأوراق أو تحقيق بروبوغاندا سياسية.

وأوضح أبو رغيف في تصريحات أن الجهات المنفذة لهذه الهجمات متعددة، مشيرا إلى أن الجهة التي استهدفت رادارات في محافظة ذي قار أو معسكر التاجي جنوب العراق تختلف عن تلك التي قصفت مطار كركوك شمال البلاد، كما أن الجهة التي استهدفت مطار أربيل تختلف عن التي ضربت آبار النفط مؤكدا أن هذه السيناريوهات تعكس تعدد المنفذين وتنوع مصالح الأطراف المتورطة.

وأضاف أن هذه الهجمات تترك تداعيات خطيرة على بيئة الاستثمار في العراق إذ تقدم رسائل سلبية للشركات الدولية عن هشاشة الأمن وكون العراق ما يزال بيئة طاردة للاستثمار، مشددا على أن أصل هذه المشكلات سياسي ويتصل بالخلافات حول المغانم والمناصب وتوزيع العقود والثروات بما ينعكس سلبا على الاقتصاد العراقي ككل.

تدريبات في تايبيه على التعامل مع هجوم صيني

جنود تايوانيون

«وكالات» : توقفت حركة السير لمدة قصيرة في شوارع تايبيه المكتظة عادة عندما انطلقت صافرات الإنذار أمس الخميس، داعية آلاف السكان للنزول إلى الملاجئ تحت الأرض في تدريب على التعامل مع هجوم صيني.

يجري التمرين المدني السنوي في مدن في أنحاء تايوان هذا الأسبوع إلى جانب مناورات عسكرية، لتحضير الجزيرة التي تحظى بحكم ذاتي لغزو صيني محتمل.

ورغم أن الصين الشيوعية لم تحكم تايوان قط، إلا أن بكين تصر على أن الجزيرة جزء من أراضيها وهددت باستخدام القوة لإخضاعها لسيطرتها.

ودوت صافرات الإنذار عند الساعة 13:30 (05:30 توقيت غرينيتش) في أنحاء تايبيه، وتوقفت الحركة في العاصمة التي تعد 2,5 مليون نسمة لمدة نصف ساعة.

وتوقفت حركة السير ووجه الناس إلى الملاجئ بما في ذلك مواقف سيارات تحت الأرض ومحطات القطارات السريعة.

وتتضمن التدريبات أيضا محاكاة لتوزيع المساعدات في أوقات الحرب، وحدثا يقوم على التدريب على التعامل مع أعداد كبيرة من الضحايا.

ومنذ توليه السلطة العام الماضي، سعى الرئيس التايواني لاي تشينغ-تي لزيادة الوعي العام حيال التهديد الذي تمثله الصين.

وقال أوسكار وانغ (25 عاماً) تعليقاً على التدريبات: «أعتقد بأنها مهمة نظراً إلى ارتفاع مستوى التوتر عبر المضيق حالياً».

وأضاف «لذا من المهم تركنا نحن كأشخاص عاديين نصبح أكثر إلماماً بطرق الإجلاء».

كذلك، تسعى تايوان للإظهار للعالم، وخصوصاً واشنطن التي تعد أهم داعم أمني لها، بأنها جدية بشأن تعزيز إمكاناتها الدفاعية.

يشارك جنود تايوانيون في مناورات «هان كوانغ» العسكرية التي تختتم الجمعة وتشهد أكبر تعبئة لقوات الاحتياط في تاريخ تايوان.

وبدلاً من الاكتفاء بالتصدي لهجوم صيني على شواطئ الجزيرة، تمرّن جنود تايوان هذا العام على قتال قوات غازية في شوارع المدينة.

واقتحم جنود يحملون صواريخ «ستينغر» المضادة للطائرات والمقدّمة من الولايات المتحدة شبكة تايبيه لقطارات الأنفاق في إطار تدريب ليلي.

كذلك، تم نشر قاذفات صواريخ متنقلة عالية التقنية قدمتها الولايات المتحدة في محيط العاصمة ومناطق أخرى، على مرأى السكان.

وكشفت عدة حوادث اصطدام وقعت بين مركبات عسكرية أثناء المناورات مدى صعوبة التحرك في شوارع تايوان الضيقة.

دعوة أممية لإغاثة الأفغان المرحلين من دول الجوار

لاجئ أفغاني مرحّل من إيران يجلس مع أمتعته بمخيم للاجئين قبل التوجه إلى مسقط رأسه في كابل

«وكالات» : وجهت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لأفغانستان روزا أوتونباييفا الأربعاء نداء لتقديم دعم دولي فوري لجهود الإغاثة الإنسانية للاجئين الأفغان المرحلين من دول الجوار، والذي يقدر عددهم بعشرات الآلاف يوميا.

وقالت المسؤولة الأممية خلال زيارة لمعبر إسلام قلعة الحدودي بين أفغانستان وإيران «إن ما كان ينبغي أن تكون لحظة عودة إيجابية للعائلات التي فرت من الصراع قبل عقود تحولت إلى إرهاق وصدمات وحالة عميقة من عدم اليقين».

وأضافت أوتونباييفا أن الحجم الهائل للعائدين «يجب أن يدق أجراس الإنذار في جميع أنحاء المجتمع العالمي»، معتبرة الأمر اختبارا لإنسانيتنا الجماعية»، ومشيرة إلى «معاناة أفغانستان من الجفاف وأزمة إنسانية مزمنة، وليس بوسعها تحمّل هذه الصدمة بمفردها».

وحسب المسؤولة الأممية، فإن «وتيرة وحجم العائدين الأفغان تفوق قدرة أنظمة الدعم الهشة رغم الجهود الحثيثة لوكالات الأمم المتحدة والسلطات المحلية والدعم الشعبي لهذه الفئة».

وعاد أكثر من 1.3 مليون أفغاني حتى الآن في عام 2025، مما يفرض ضغطا كبيرا على المجتمعات في بلد يعيش فيه 70 في المئة من السكان تحت خط الفقر.

وتواجه النساء والأطفال أشد المخاطر، لأنهم لا يعودون إلى صعوبات اقتصادية وخيمة فحسب، بل إلى سياق تظل فيه إمكانية وصولهم إلى الخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية محدودة للغاية.

كما أن العمليات الإنسانية تظل تعاني من نقص التمويل بشكل خطير، مما يجبر على اتخاذ خيارات مؤلمة بين الغذاء والمأوى والممر الآمن.

وأكدت الممثلة الخاصة للأمين العام على الأهمية الحيوية للمساعدة الفورية في إعادة الإدماج، حيث تظهر الأدلة الأولية أن استقرار مجتمعات العائدين يتطلب برامج معيشية عاجلة واستثمارات في البنية التحتية المجتمعية.

وتابعت «بدون تدخلات سريعة ستؤدي خسائر التحويلات المالية وضغوط سوق العمل والهجرة الدورية إلى عواقب مدمرة، مثل زيادة زعزعة استقرار كل من العائدين والسكان المضيفين وتجدد النزوح، والتحركات الجماعية إلى الأمام ومخاطر على الاستقرار الإقليمي».

وناشدت المسؤولة الأممية المانحين وشركاء التنمية والحكومات الإقليمية قائلة «لا تديروا ظهوركم، يجب ألا يُترك العائدون»، مبرزة أن ما نشهده هو «عواقب مباشرة لمسؤوليات عالمية لم يتم الوفاء بها، ويجب أن نتحرك الآن بالإمكانيات، بالتنسيق، وبالعزم».

كما دعت الأمم المتحدة في أفغانستان إلى اتباع نهج متكامل يوفر الموارد للاحتياجات الإنسانية فيما يقوم في الوقت نفسه بتوسيع نطاق المساعدة في مناطق العودة.

وشددت على ضرورة إعطاء الأولوية للحوار الإقليمي -بما في ذلك مع إيران وباكستان ودول آسيا الوسطى- من أجل وقف العودة غير المنظمة للاجئين الأفغان والحفاظ على مبدأ العودة الطوعية الكريمة والآمنة.

«الناتو»: التحضيرات جارية لنقل أنظمة باتريوت إلى أوكرانيا بسرعة

ميدفيديف : قد نضطر لشن ضربات وقائية ضد الغرب إذا لزم الأمر

«وكالات» : أدلى دميتري ميدفيديف، نائب رئيس مجلس الأمن الروسي، بتصريحات لوكالة «تاس» الروسية، أمس الخميس، هاجم فيها المواقف الغربية من الحرب في أوكرانيا، ووصفها بأنها مضللة وعدائية.

وقال ميدفيديف إن «تصريحات الغرب بشأن احتمال هجوم روسي على أوروبا هي مجرد هراء»، مضيفا أن «على روسيا الرد على الغرب وشن ضربات وقائية إذا لزم الأمر».

ورأى أن «نزع سلاح أوكرانيا من شأنه أن ينقذها من الألاعيب الجيوسياسية الدموية التي تديرها قوى أجنبية».

وأكد ميدفيديف أن «الغرب يشن حربا حقيقية ضد روسيا»، مشيرا إلى أن «النخب الغربية تواصل سعيها للانتقام من روسيا كرد على إخفاقاتها السابقة».

يذكر أن دميتري ميدفيديف هو نائب رئيس مجلس الأمن الروسي، وكان قد شغل سابقا منصب رئيس روسيا (2008–2012) ورئيس وزرائها (2012–2020).

ومع اندلاع الحرب الروسية في أوكرانيا عام 2022، تحول ميدفيديف إلى أحد أبرز الشخصيات الروسية في إطلاق تصريحات تصعيدية وحادة تجاه الغرب.

كما عرف ميدفيديف، خلال السنوات الماضية، بتصريحاته النارية التي تتضمن تهديدات مباشرة لدول حلف الناتو، وانتقادات حادة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، متهماً إياهما بإشعال الحرب في أوكرانيا وتغذية النزاعات ضد روسيا.

وغالباً ما يدعو إلى استخدام أقصى درجات القوة، ويشير إلى إمكانية استخدام الضربات الاستباقية وحتى الأسلحة النووية «للدفاع عن روسيا»، بحسب تعبيره، ووفقاً لتقرير سابق نشرته رويترز.

من ناحية أخرى أعلن القائد العسكري الأعلى لحلف الناتو، أمس الخميس، أن التحضيرات جارية لنقل أنظمة الدفاع الجوي (باتريوت) إلى أوكرانيا بسرعة، وذلك في ظل تعرض البلاد لبعض من أشد الهجمات الروسية منذ بداية الحرب.

وقال أليكسوس غرينكيفيتش، في مؤتمر بمدينة فيسبادن الألمانية: «التحضيرات جارية، ونحن نعمل عن كثب مع الألمان في عملية نقل أنظمة باتريوت»، مشيراً إلى أن «التوجيه الذي تلقيته هو التحرك بأسرع وقت ممكن».

وكان الرئيس دونالد ترامب، قال الاثنين، إن الأسلحة التي سترسلها الولايات المتحدة إلى حلف شمال الأطلسي لدعم أوكرانيا في حربها ضد روسيا ستشمل بطاريات وصواريخ باتريوت.

وقال ترامب رداً على سؤال عما إذا كان سيرسل صواريخ باتريوت على وجه التحديد «إنها مجموعة كاملة مع البطاريات».

كما أضاف خلال اجتماع مع الأمين العام لحلف شمال الأطلسي مارك روته، أن الأسلحة «ستُنشر سريعا إلى ساحة المعركة».

وقال روته في وقت سابق، إن أوكرانيا ستحصل على كميات «هائلة» من الأسلحة دعماً لمجهودها الحربي ضد روسيا، بموجب اتفاق جديد بين الناتو والولايات المتحدة.

كذلك، أضاف «يعني ذلك أن أوكرانيا ستحصل على كميات هائلة من العتاد العسكري في مجال الدفاع الجوي والصواريخ والذخيرة أيضاً».

وقال ترامب إن قيمة هذه الإمدادات التي تشمل ذخائر وأسلحة بينها أنظمة باتريوت المضادة للصواريخ، تصل إلى مليارات الدولارات.

وستكون عملية تسليم الأسلحة الأميركية جزءا من اتفاق يشمل حلف شمال الأطلسي الذي سيدفع للولايات المتحدة ثمن الأسلحة التي سترسل إلى أوكرانيا، بحسب ما أفاد الرئيس الأميركي.

يشار إلى أنه منذ عودته إلى البيت الأبيض في يناير الفائت، يحاول ترامب إقناع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بوقف الحرب لكن من دون تحقيق أي تقدم ملموس حتى الآن.

وتعثرت الجهود الدبلوماسية بين موسكو وكييف. وفشلت جولتان من المحادثات بين الروس والأوكرانيين في تركيا، يومي 16 مايو و2 يونيو، في تحقيق تقدم كبير، ولم يعلن عن جولة ثالثة بعد.

من جهة أخرى أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس الخميس، أن قوات الدفاع الجوي أسقطت 122 طائرة مسيّرة أطلقتها أوكرانيا خلال الليل، واستهدفت العاصمة موسكو وعدداً من المناطق الغربية القريبة من الحدود الأوكرانية، ما أدى إلى سقوط ضحايا مدنيين وإصابة منشآت.

من بلدة كوستيانتينيفكا في منطقة دونيتسك

وأوضحت الوزارة في بيان عبر «تليغرام»، أن الدفاعات الجوية تمكنت من تدمير أكثر من نصف المسيّرات فوق مناطق بيلغورود وكورسك وبريانسك، فيما جرى اعتراض ثلاث طائرات مسيرة فوق منطقة موسكو.

وفي منطقة سمولينسك، أعلن الحاكم فاسيلي أنوخين، إصابة شخص واحد بجروح طفيفة، إضافة إلى أضرار لحقت بمنشأة مدنية قرب الحدود مع بيلاروسيا.

كما أفاد حاكم بيلغورود، فياتشيسلاف جلادكوف، بوقوع هجوم بطائرات مسيرة أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة 17 آخرين.

في المقابل، وقع انفجار في مدينة كريفي روغ بمقاطعة دنيبروبتروفسك شرقي أوكرانيا، فيما أطلقت صفارات الإنذار في مقاطعتي بولتافا وسومي قبل أن يُعلن عن إلغائها.

من جهتها، أعلنت هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الأوكرانية أن إجمالي خسائر الجيش الروسي منذ بدء الحرب في فبراير 2022 تجاوز المليون و38 ألفا بين قتيل وجريح، من بينهم 1190 خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية.

ومنذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في 24 فبراير 2022، تستمر العمليات العسكرية بين الجانبين وسط تبادل الاتهامات بشأن استهداف المدنيين والبنية التحتية.

ومع دخول النزاع عامه الرابع، تتواصل الهجمات المتبادلة بالطائرات المسيّرة والصواريخ، بينما تحاول كل من موسكو وكييف تحقيق مكاسب ميدانية جديدة على الأرض.

بنغلاديش : 4 قتلى بعد اشتباكات بين الأمن وأنصار رئيسة الحكومة المخلوعة

«وكالات» : خلفت اشتباكات بين قوات الأمن البنغالية الأربعاء مع أنصار رئيسة الوزراء المخلوعة الشيخة حسينة، 4 قتلى على الأقل، وعشرات الجرحى، حسبما مسؤول في مستشفى، ووسائل إعلام محلية.

واندلع العنف في الصباح وانتشر عندما أعلن حزب سياسي جديد أنشأه الطلاب الذين قادوا انتفاضة ضد حسينة في أغسطس الماضي، تنظيم مسيرة نحو منطقة غوبالجانج في جنوب غرب بنغلاديش، مسقط رأس حسينة، ومعقل حزبها رابطة عوامي.

وأظهرت لقطات تلفزيون، نشطاء مؤيدين لحسينة مسلحين بعصي يهاجمون الشرطة ويحرقون السيارات عند وصول قافلة من حوالي 20 سيارة تحمل قادة «حزب المواطن الوطني» ضمن احتفالات بذكرى الانتفاضة. واحتمى قادة الحزب في مكتب قائد الشرطة المحلي حيث أظهرت لقطات الجنود، يرافقون بعضهم إلى سيارة مدرعة لحمايتهم.

المجلس العسكري في بوركينافاسو يحل اللجنة المستقلة للانتخابات

«وكالات» : أقرّت حكومة المجلس الانتقالي في بوركينافاسو الأربعاء مرسوما في اجتماع مجلس الوزراء يقضي بحل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وإسناد جميع المهام التي كانت تقوم بها إلى وزارة الداخلية وشؤون الإدارة الإقليمية، وذلك ضمن خطة عامة لإعادة تأسيس الدولة ومؤسساتها.

وقال وزير الدولة للشؤون الداخلية إيميل زيربو إن القانون الجديد يحل لجنة الانتخابات ويعطي صلاحياتها إلى وزارة الإدارة الإقليمية، كما كان عليه الحال في فترات سابقة.

وأكد زيربو أن هذا القرار يندرج ضمن مسار إعادة التأسيس والبناء، وفي إطار الإصلاحات المؤسسية الجارية التي تهدف إلى ترشيد النفقات العانة للدولة، مشيرا إلى أن مراجعة هذا الأمر أفضى إلى اتخاذ هذا القرار.

وأوضح وزير الدولة للشؤون الداخلية أن أهداف الحكومة الانتقالية التي من أهمها ترشيد الموارد العامة للبلاد، وتسييرها وفقا لمبادئ الشفافية، تتناقض مع وجود هذه المؤسسات، قائلا إن لجنة الانتخابات كانت ميزانيها سنويا تصل إلى قرابة مليار فرنك أفريقي، وهو شيء مكلف للغاية.

ومنذ أن وصل النقيب إبراهيم تراوري إلى السلطة عبر انقلاب عسكري في 30 سبتمبر 2022، نفّذت حكومته إجراءات عديدة تتعلق بإعادة تأسيس بعض المؤسسات الحيوية في البلاد.

وقد جاء حل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بعد إجراءات اتخذها المجلس العسكري تهدف إلى وقف المشاركة السياسية، مثل تعليق الدستور، وحل الأحزاب السياسية، وتمديد المرحلة الانتقالية.

وتتهم بعض المنظمات الدولية، ومن ضمنها هيومن رايتس ووتش قادة المجلس العسكري الحاكم بالتعسف وسوء استغلال السلطة ومضايقة المدنيين عبر حملات القتل والاعتقال والاختطاف القسري.